مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية

تحت المجهر

كانون الأول ٢٠١٨

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

جاء تأسيس منتدى الاستراتيجيات الأردني ترسيخاً لإرادة حقيقية من القطاع الخاص بالمشاركة في حوار بناء حول الأمور الاقتصادية والاجتماعية التي يُعنى بها المواطن الأردني، ويجمع المنتدى مؤسسات وشركات رائدة وفاعلة من القطاع الخاص الأردني، إضافة إلى أصحاب الرأي والمعنيين بالشأن الاقتصادي؛ بهدف بناء تحالف يدفع نحو استراتيجيات مستدامة للتنمية، ورفع مستوى الوعي في الشؤون الاقتصادية والتنموية، وتعظيم مساهمة القطاع الخاص في التنمية الشاملة.

وقد تمّ تسجيل المنتدى بتاريخ 2012/8/30 بوصفه جمعيةً غير ربحية تحمل الرقم الوطني 2012031100026، وتقع ضمن اختصاص وزارة الثقافة.

عمان، الأردن
ت: 6476 566 6 962+
ف:6376 566 6 962+

جدول المحتويات

الملخص التنفيذي	4
خلاصة سريعة لأبرز سمات مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2019	6
خلاصة سريعة لأبرز سمات مشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية لعام 2019	10
نظرة متمعنة لتحليل أبعاد مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2019 ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية لنفس العام	12

1. الملخص التنفيذي

تخلص القراءة المتمعنة لمشروعي القانونين أعلاه إلى عدد من الملاحظات أبرزها ما يلي:

1. المبالغة في نمو الإيرادات المحلية على غرار السنوات القليلة الماضية من خلال تنميتها بمعدل يفوق معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بصورة كبيرة. ففي حين بنيت الموازنة العامة على نمو الناتج الاسمي في عام 2019 بنسبة 4.8% تم زيادة الإيرادات المحلية بنسبة 14.8%. نتيجة لذلك بلغت الزيادة في الإيرادات المحلية المقدرة في موازنة عام 2019 نحو 1035 مليون دينار موزعة بواقع 722 مليون دينار للإيرادات الضريبة بزيادة نسبتها 15.9% و313 مليون دينار للإيرادات غير الضريبية بزيادة نسبتها 12.9%.

2. توزيع غير متوازن في مصادر زيادة الإيرادات الضريبية، حيث قدر أن ترتفع حصيلة ضريبة المبيعات بمبلغ 400 مليون دينار منه 204 مليون دينار من ضريبة المبيعات على الخدمات أي بنسبة 12.5% عن مستواها المعاد تقديره في عام 2018. أما ضريبة الدخل فقد قدر لها أن ترتفع بمبلغ 245 مليون دينار أو ما نسبته 26% عن مستواها المعاد تقديره في عام 2018، وسوف يتحمل الموظفون والمستخدمون (العاملون) نحو 123 مليون دينار فيما يتحمل أصحاب رؤوس الأموال أي الشركات المساهمة والأفراد 70 مليون دينار و50 مليون دينار تباعاً. وهذا يعني أن العبء الأكبر من تعديل قانون ضريبة الدخل سيكون على كاهل العاملين. أما الرسوم الجمركية فقدر لها أن تحقق زيادة عن مستواها المعاد تقديره في عام 2018 بنحو 72 مليون دينار أو ما نسبته 24.6%، وأما المبلغ المتبقي وقدره 5 مليون دينار فمن ضريبة بيع العقار. وهذا يعني أن قطاع العقار سيظل أداؤه متواضعاً في عام 2019 وهو القطاع الذي كان ينبغي أن تقدم له الحوافز نظراً لارتباطاته الوثيقة بمعظم قطاعات الاقتصاد الوطني.

3. كذلك فإن الزيادة المقدرة في الإيرادات غير الضريبية والبالغة 313 مليون دينار أو ما نسبته 13% تقريباً تفوق معدل نمو الناتج الاسمي البالغ 4.8% علماً بأن خطاب الموازنة لم يشر إلى عزم الحكومة اتخاذ أية إجراءات لزيادة بنود الرسوم الإدارية وغيرها مثل رسوم الطوابع والجوازات ورسوم رخص تسجيل السيارات وغيرها، وعليه يستبعد تحقيق الزيادة المقدرة المشار إليها أعلاه.

4. من المفيد الإشارة في هذا المجال إلى أن سمة المبالغة في تقدير الإيرادات هي سمة واضحة. فلدى الاطلاع على صورة الوضع في عام 2018، يتضح أن الإيرادات المحلية المعاد تقديرها لعام 2018 سجلت انخفاضاً عن مستواها المقدر في موازنة عام 2018 بنحو 820 مليون دينار أو ما نسبته 10.5% تقريباً، كان نصيب حصيلة ضريبة المبيعات من هذا الانخفاض 479 مليون دينار وضريبة الجمارك 58 مليون دينار.

5. ضعف الإنفاق على المشاريع الرأسمالية لمجالس المحافظات في عام 2018 ينبغي العمل على تفاديه في عام 2019 فهنالك تداخل وتضارب في المسؤوليات والصلاحيات بين مجالس المحافظات والوزارات الأمر الذي يتطلب وضع حلول ناجعة لذلك.

6. مستوى الإنفاق على المشاريع الرأسمالية لا يتعدى 90% في المتوسط من حجم المخصصات المرصودة في الموازنة لهذه النفقات، أما مخصصات النفقات الجارية فهي بالكاد تكفي لتغطية هذه النفقات. وتأسيساً على كل ما تقدم، فإنه من المتوقع أن لا تتمكن الإيرادات المحلية المقدرة من تغطية كامل النفقات الجارية الأمر الذي من شأنه توقع ارتفاع عجز الموازنة بعد المنح عما قدر له في الموازنة من 645 مليون دينار أو ما نسبته 2% من الناتج إلى 1030 مليون دينار أو ما نسبته 3.4% من الناتج في عام 2019، وقبل المنح سيرتفع العجز من 1728 مليون دينار أو ما نسبته 5.8% إلى 2113 مليون دينار أو ما نسبته 7.1% بافتراض ورود كامل المنح الخارجية المقدرة بنحو 600 مليون دينار. وإزاء ذلك سيرتفع حجم الدين العام بمقدار 1030 مليون دينار وليس بمبلغ 645 مليون دينار مما يفضي إلى عدم التمكن من تخفيض نسبة الدين العام للناتج في عام 2019.

7. قد لا يتحقق الارتفاع في إيرادات شركة الكهرباء الوطنية من 2 مليون دينار في عام 2018 إلى 196.5 مليون دينار في عام 2019 مثلما كان عليه الحال في عام 2018 حيث قدرت هذه الإيرادات في قانون موازنة عام 2018 بنحو 159 مليون دينار ولكنها حسب أرقام إعادة التقدير لم تتجاوز

2 مليون دينار أي بنسبة انخفاض بلغت 98.7%، والسؤال المطروح ما الذي يضمن عدم تكرار الوضع ذاته في عام 2019؟ من هنا تجيء الدعوة إلى عدم المبالغة في التقدير.

8. ختاماً، يستدل من مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية لعام 2019 استمرار هيمنة النظرة المالية الضيقة وطغيان السياسة الانكماشية على السياسة الاقتصادية العامة في المملكة الأمر الذي من شأنه عدم مساعدة الاقتصاد الوطني من الانفكاك من حالة التواضع والضعف الشديد في معدلات النمو الاقتصادي التي سادت البلاد خلال السنوات الأخيرة.

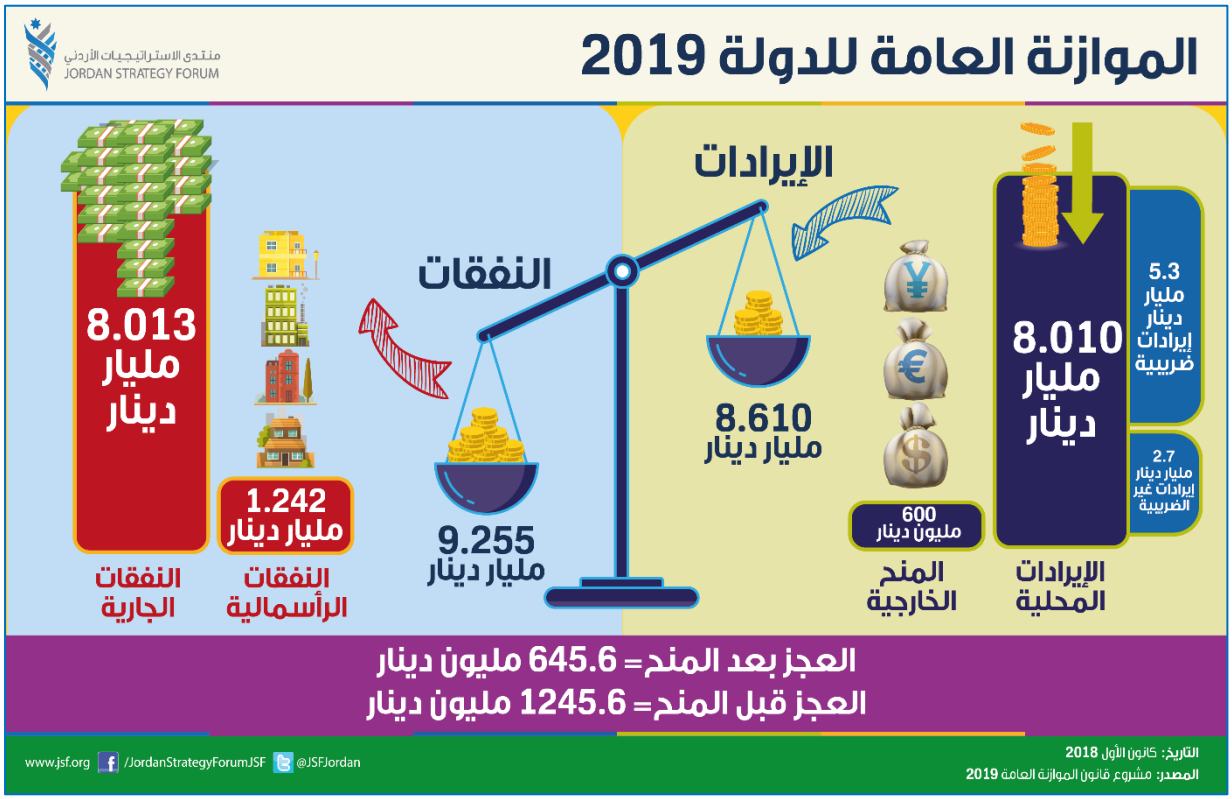

قبل الدخول في قراءة متمعنة لتقديرات النفقات العامة والإيرادات العامة لكل من مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2019 ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية لنفس العام، من المفيد تقديم خلاصة سريعة لأبرز سمات هذين المشروعين كما وردا من الحكومة نظراً لأن ذلك يعتبر منطلقاً موضوعياً وواقعياً تمهيداً للقراءة المتمعنة لكل منهما، وبالتالي الحكم على مدى صحة ودقة هذه التقديرات في ضوء المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تم الاعتماد والاستناد إليها والفرضيات التي بنيت عليها ومدى توافقها مع الأهداف الاستراتيجية التي تسعى البلاد إلى تحقيقها، وذلك على النحو التالي:

2.سمات مشروع قانون الموازنة العامة لعام 2019

تشير بيانات الجدول رقم (1) اللاحق إلى الحقائق الرئيسية التالية:

1. في جانب الإيرادات

أ. قدرت الإيرادات المحلية في مشروع قانون موازنة عام 2019 بنحو 8010 مليون دينار بزيادة مقدارها 1035 مليون دينار أو ما نسبته 14.8% عن مستواها المعاد تقديره لعام 2018 موزعة بواقع 722 مليون دينار للإيرادات الضريبية بزيادة نسبتها 15.9% ونحو 313 مليون دينار بزيادة نسبتها 12.9% للإيرادات غير الضريبية.

ب. تأتي الزيادة المتوقعة في الإيرادات الضريبية البالغة 722 مليون دينار في عام 2019 حصيلة لزيادة ضريبة الدخل بمقدار 245 مليون دينار أو ما نسبته 26% عن مستواها المعاد تقديره لعام 2018 لتصل إلى نحو 1188 مليون دينار في عام 2019. كذلك الأمر فإن حصيلة الضرائب على السلع والخدمات (ضريبة المبيعات) قدر لها أن تسجل زيادة مقدارها 400 مليون دينار أو ما نسبته 12.5% عن مستواها المعاد تقديره لعام 2018 لتصل إلى 3610 مليون دينار في عام 2019. أما الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية (الجمارك) فقد قدّر لها أن تحقق ارتفاعاً مقداره نحو 72 مليون دينار أو ما نسبته 24.6% عن مستواها المعاد تقديره لعام 2018 لتبلغ حصيلتها في عام 2019 حوالي 365 مليون دينار. أما المبلغ المتبقي للحصول على الزيادة الكلية المتوقعة في الإيرادات الضريبية والبالغة 5 مليون دينار فتعزى إلى الضرائب على الملكية (ضريبة بيع العقار) التي قدر لها أن ترتفع إلى 110 مليون دينار في عام 2019 مقابل 105 مليون دينار في عام 2018 حسب أرقام إعادة التقدير، وبذلك يكتمل الحصول على مقدار الزيادة الكلية البالغ 722 مليون دينار.

ج. أما الزيادة المقدرة في الإيرادات غير الضريبية في موازنة عام 2019 والبالغة نحو 313 مليون دينار أو ما نسبته 12.9% عن مستواها المعاد تقديره في عام 2018 فقد جاءت بشكل أساسي نتيجة لزيادة بند الفوائض والعوائد المالية في مشروع موازنة عام 2017 بمقدار 186 مليون دينار أو ما نسبته 64.5% عن مستواه المعاد تقديره في عام 2018. هذا فضلاً عن زيادة بند الرسوم الإدارية المختلفة لا سيما رسوم تسجيل الأراضي ورسوم الجوازات ورسوم رخص تسجيل المركبات ورسوم طوابع الواردات وغيرها من الرسوم العديدة الأخرى بمقدار 78 مليون دينار أو ما نسبته 8.6% عن مستواها المعاد تقديره في عام 2018. ويذكر في هذا الصدد **أثر نقل** موازنات الوحدات الحكومية ألـ 29 هذا العام إلى الموازنة العامة للدولة والبالغ حجم إيراداتها الإجمالي نحو 270 مليون دينار، في حين أن الأثر الصافي لهذا النقل بلغ نحو 120 مليون دينار.

د. قدر حجم المنح الخارجية المضمونة لعام 2019 بمقدار 600 مليون دينار موزعة بواقع 337 مليون دينار من الولايات المتحدة الأمريكية و58 مليون دينار من الاتحاد الأوروبي و113 مليون دينار من الصندوق الخليجي للتنمية و71 مليون دينار من مخرجات قمة مكة المكرمة و21 مليون دينار منح أخرى. ويذكر أن حجم المنح في عام 2019 يقل عن حجم المنح التي وردت للمملكة في عام 2018 بمقدار 315 مليون دينار أو ما نسبته 34.4%. ويعزى السبب الرئيسي وراء ذلك إلى الانخفاض المتوقع في حصيلة المساعدات الأمريكية في عام 2019 عن مستواها في عام 2018 بمقدار 198 مليون دينار وانخفاض المنح الأخرى بمقدار 87 مليون دينار عن مستواها في عام 2018،

كذلك سجلت منح الصندوق الخليجي للتنمية انخفاضاً بمقدار 44 مليون دينار، في حين سجلت منح الاتحاد الأوروبي ارتفاعاً في عام 2019 بمقدار 14 مليون دينار عن مستواها في العام السابق.

هـ. **وتأسيساً على كل ما تقدم، بلغت الإيرادات العامة (الإيرادات المحلية + المنح الخارجية) المقدرة في عام 2019 بنحو 8610 مليون دينار مسجلة بذلك ارتفاعاً مقداره 720 مليون دينار أو ما نسبته 9.1% عن مستواها المعاد تقديره في عام 2018.**

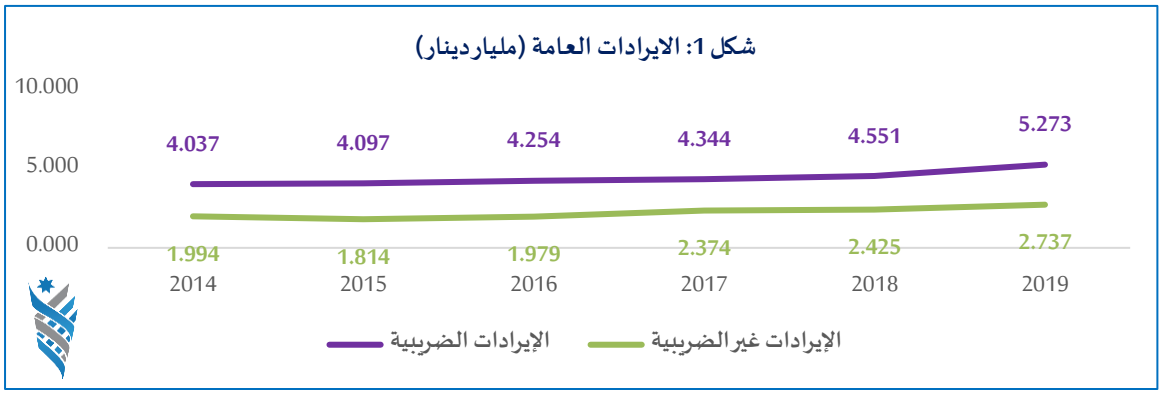

و. من المفيد الإشارة في هذا المجال إلى صورة الوضع في عام 2018 حيث تبرز حقيقة مفادها أن الأرقام المعاد تقديرها للإيرادات المحلية عام 2018 كانت في مجملها أقل بصورة واضحة عن الأرقام المقدرة في عام 2018، فقد سجلت انخفاضاً عن مستواها المقدر في موازنة عام 2018 بمقدار 820 مليون دينار أو ما نسبته 10.5% تقريباً. فحصيلة ضريبة الدخل المعاد تقديرها لعام 2018 والبالغة 943 مليون دينار تقل عن مستواها المقدر في موازنة عام 2018 بنحو 37 مليون دينار أو ما نسبته 3.8%، فيما كان الانخفاض في حصيلة ضريبة المبيعات المعاد تقديرها عن مستواها المقدر في موازنة عام 2018 بحوالي 479 مليون دينار أو ما نسبته 13%، وعلى نحو مماثل انخفضت حصيلة ضريبة الجمارك عن مستواها المقدر في عام 2018 بنحو 58 مليون دينار أو ما نسبته 16.5%، هذا فضلاً عن انخفاض حصيلة بيع العقار عن مستواها المقدر في عام 2018 بحوالي 20 مليون دينار أو ما نسبته 16% تقريباً. **وعليه فإن الإيرادات الضريبية تكون قد سجلت انخفاضاً بمقدار 595 مليون دينار أو ما نسبته 11.6% عن مستواها المقدر في عام 2018.**

شكل 2: اجمالي الايرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الاجمالي

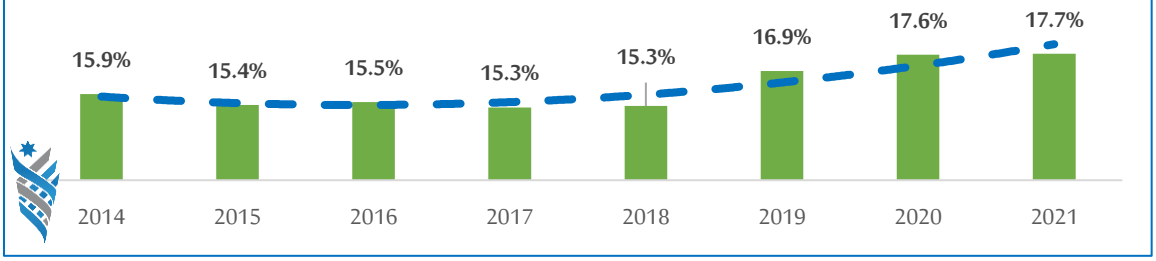

أما الإيرادات غير الضريبية المعاد تقديرها لعام 2018 فسجلت تراجعاً عن مستواها المقدر في موازنة عام 2018 بمقدار 225 مليون دينار أو ما نسبته 8.5%.

أما المنح الخارجية فقد ارتفعت عن مستواها المقدر في موازنة عام 2018 بمقدار 215 مليون دينار أو ما نسبته 30.7% تقريباً. ويكمن السبب الرئيسي في الارتفاع إلى زيادة المنحة الأمريكية عما كان مقدراً بنحو 198 مليون دينار.

ونتيجة لجملة كل ما سبق، سجلت الإيرادات العامة (الإيرادات المحلية + المنح الخارجية) حسب الأرقام المعاد تقديرها انخفاضاً بمقدار 606 مليون دينار أ ما نسبته 7.1% عن مستواها المقدر في موازنة عام 2018.

2. في جانب النفقات

أ. قدرت النفقات الجارية في مشروع قانون الموازنة العامة 2019 بنحو 8013 مليون دينار بزيادة مقدارها 329 مليون دينار أو ما نسبته 4.3% عن مستواها المعاد تقديره لعام 2018.

شكل 3: الانفاق العام (مليار دينار)

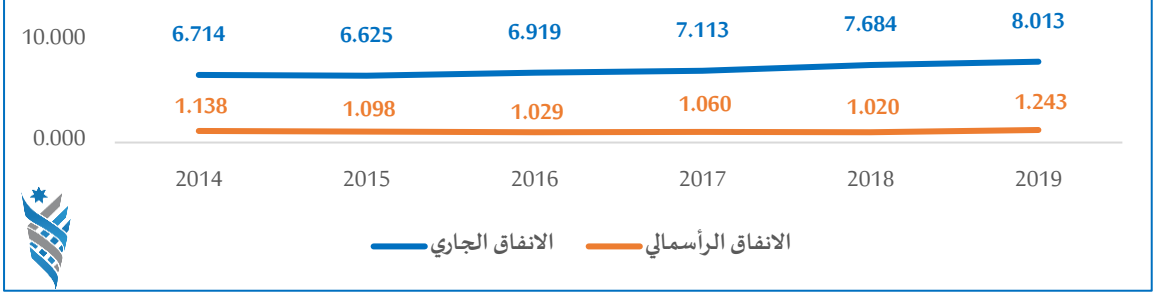

وقد جاءت هذه الزيادة محصلة لارتفاع مخصصات الجهاز المدني في عام 2019 بمقدار 240 مليون دينار أو ما نسبته 12% عن مستواها المعاد تقديره في عام 2018، وكذلك لارتفاع مخصصات جهاز الأمن والسلامة العامة بمقدار 81 مليون دينار أو ما نسبته 7.4% عن مستواها في عام 2018. هذا إضافة إلى ارتفاع مخصصات الجهاز العسكري بمقدار 30 مليون دينار أو ما نسبته 2.1% عن المستوى الذي كانت عليه في عام 2018. ويعزى السبب الرئيسي وراء هذا الارتفاع الطفيف إلى الزيادة الطبيعية للرواتب والأجور. في المقابل، سجلت النفقات الأخرى التي يندرج تحتها العديد من البنود الرئيسية كمخصصات التقاعد والتعويضات وفوائد الدين العام وشبكة الأمان الاجتماعي والمعالجات الطبية وغيرها انخفاضاً بمقدار 22 مليون دينار أو ما نسبته 0.7% عن مستواها المعاد تقديره في عام 2018. ويأتي هذا الانخفاض بشكل أساسي محصلة لانخفاض دعم الوحدات الحكومية بمقدار 97 مليون دينار عن مستواه المعاد تقديره في عام 2018 بسبب إدراج عدد من الوحدات الحكومية في الموازنة العامة لعام 2019 وظهور الدعم الذي كان يقدم لها تحت بنود الرواتب

والأجور والنفقات التشغيلية هذا العام بالإضافة إلى انخفاض مخصصات تسديد التزامات سابقة بمقدار 47 مليون دينار عن مستواها المعاد تقديره في عام 2018.

في المقابل، ارتفعت مخصصات بند التقاعد والتعويضات بمقدار 49 مليون دينار وفوائد الدين العام بمقدار 18 مليون دينار ومخصصات المعالجات الطبية بمقدار 25 مليون دينار ومخصصات صندوق المعونة الطبية بمقدار 30 مليون دينار عن المستويات التي كانت عليه حسب بيانات إعادة التقدير لعام 2018.

ب. **قدرت النفقات الرأسمالية في مشروع قانون موازنة عام 2019 بنحو 1243 مليون دينار بارتفاع مقداره حوالي 223 مليون دينار أو ما نسبته 21.9% عن مستواها المعاد تقديره لعام 2018.** وتتوزع مخصصات النفقات الرأسمالية لعام 2019 على النحو التالي: للمشاريع الرأسمالية المستمرة 244 مليون دينار أو ما نسبته 19.6% من مجمل النفقات الرأسمالية وللمشاريع الرأسمالية قيد التنفيذ 732 مليون دينار أو ما نسبته 58.9% من مجمل هذه النفقات والباقي 267 مليون دينار أو ما نسبته 21.5% للمشاريع الرأسمالية الجديدة. ويذكر في هذا الصدد أن حصة مجالس المحافظات من مجمل النفقات الرأسمالية لعام 2019 بلغت 300 مليون دينار، كانت حصة محافظات الشمال 96.5 مليون دينار أو ما نسبته 32.1%، فيما بلغت حصة محافظات الوسط 116 مليون دينار أو ما نسبته 38.7% ومحافظات الجنوب 87.5 مليون دينار أو ما نسبته 29.2%.

ج. **وإزاء كل ما سبق، بلغت النفقات العامة في مشروع قانون الموازنة لعام 2019 حوالي 9256 مليون دينار، مسجلة بذلك ارتفاعاً مقداره 552 مليون دينار أو ما نسبته 6.3% عن مستواها المعاد تقديره في عام 2018. حظيت النفقات الجارية بنحو 329 مليون دينار أو ما نسبته 59.6% فيما حازت النفقات الرأسمالية على 223 مليون دينار أو ما نسبته 40.4% من هذا الارتفاع، علماً بأن نحو 120 مليون دينار تقريباً من هذه الزيادة تعود لنقل الوحدات الحكومية إلى قانون الموازنة العامة.**

د. **العجز بعد وقبل المنح الخارجية: نتيجة للتطورات في جانبي الإيرادات العامة والنفقات العامة، قدّر لعجز الموازنة العامة بعد المنح الخارجية في مشروع قانون الموازنة لعام 2019 أن يبلغ 646 مليون دينار أو ما نسبته 2% من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع لعام 2019 وذلك بالمقارنة مع عجز بلغ 813 مليون دينار أو ما نسبته 2.7% حسب بيانات إعادة التقدير لعام 2018. أما قبل المنح الخارجية فقد قدر لعجز الموازنة في مشروع قانون الموازنة لعام 2019 أن يبلغ 1246 مليون دينار أو ما نسبته 4% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2019 مقابل 1728 مليون دينار أو ما نسبته 5.7% من الناتج حسب أرقام إعادة التقدير لعام 2018.**

هـ. كذلك من المفيد الإشارة إلى صورة الوضع في عام 2018 حيث تبرز وتتكرر حقيقة مفادها في هذا المجال إلى أن الأرقام المعاد تقديرها للنفقات لعام 2018 تشير إلى أن النفقات الجارية المعاد تقديرها لعام 2018 كانت أقل من تقديرات الموازنة لعام 2018 بنحو 182 مليون

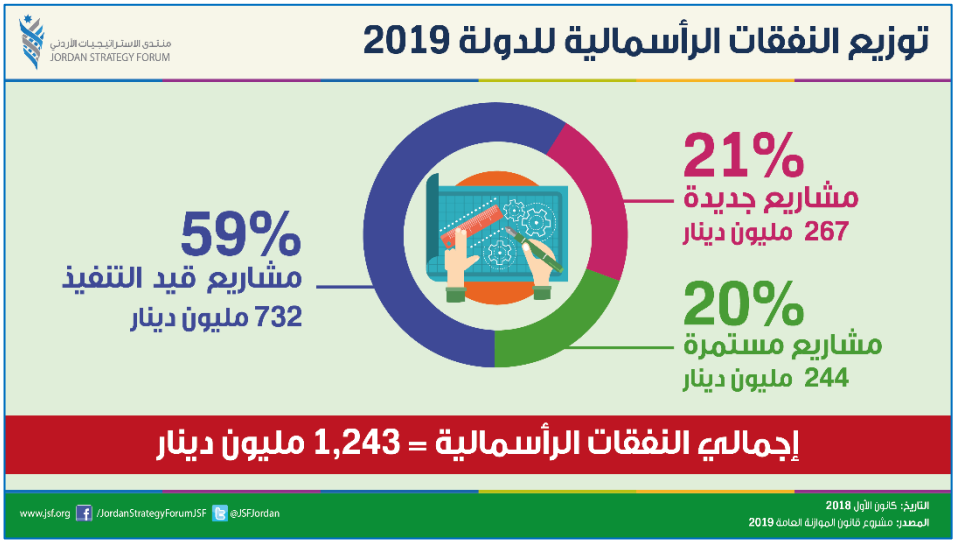

دينار أو ما نسبته 2.3%. أما الانخفاض في النفقات الرأسمالية المعاد تقديرها لعام 2018 بشكل أوضح، إذ بلغ 133 مليون دينار أو ما نسبته 11.5% وقد تركز الانخفاض في المشاريع الرأسمالية التابعة لمجالس المحافظات.

3. أبرز سمات مشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية لعام 2019

تشير البيانات المجمعة لموازنات الوحدات الحكومية وفقاً لمشروع القانون لسنة 2019 إلى ما يلي:

1. **قدر مجموع إيرادات الوحدات الحكومية وفقاً لمشروع قانون موازنات هذه الوحدات لعام 2019 بعد نقل 29 وحدة لقانون الموازنة العامة لعام 2019 بنحو 1388 مليون دينار بزيادة مقدارها 274 مليون دينار أو ما نسبته 24.6% عن مستواها المقدر في موازنة عام 2018.**

ويذكر في هذا الصدد أن إيرادات مؤسسات قطاع المياه التي تتألف من سلطة المياه وشركة مياه الأردن (مياهنا) وشركة مياه العقبة وشركة مياه اليرموك بلغت نحو 345.7 مليون دينار مشكلة ما نسبته نحو 25% من إجمالي إيرادات الوحدات الحكومية في مشروع قانون موازنات لعام 2019. أما إيرادات مؤسسات قطاع الكهرباء الذي يضم كلاً من شركة الكهرباء الوطنية وشركة السمرا لتوليد الكهرباء فقد بلغت في عام 2019 نحو 284 مليون دينار مشكلة ما نسبته 20.5%. وبذلك فإن إيرادات وحدات قطاعي المياه والكهرباء تشكل نحو 45.5% من مجموع إيرادات الوحدات الحكومية في مشروع قانون موازنات 2019. وإذا ما أضفنا إليهما إيرادات كل من البنك المركزي وسلطة العقبة الاقتصادية الخاصة وشركة تطوير العقبة وشركة المجموعة الأردنية للمناطق الحرة والتنموية وصندوق التأمين الصحي فإن مجموع الإيرادات لهذه الوحدات الحكومية يبلغ نحو 1230 مليون دينار أو ما نسبته 91.1% من مجموع إيرادات الوحدات الحكومية البالغ 1388.4 مليون دينار في عام 2019.

2. **قدرت النفقات العامة 29 وحدة حكومية إلى قانون الموازنة العامة لعام 2019 حوالي 1500 مليون دينار بانخفاض نسبته 10.4% عن أرقام إعادة التقدير لعام 2018 للوحدات الحكومية كاملة وعددها 57 وحدة. أما بعد استثناء الوحدات المنقولة، فإن إجمالي نفقات الوحدات الحكومية في مشروع موازنة عام 2019 يزيد بنسبة 4.7% تقريباً.**

وقد حازت النفقات الجارية على ما نسبته 66.9% من مجمل النفقات في عام 2019 في حين كان نصيب النفقات الرأسمالية ما نسبته 33.1%. ولدى النظر على التوزيع القطاعي للنفقات الرأسمالية للوحدات الحكومية لعام 2019 يتضح أن مشاريع قطاع المياه استحوذت على ما نسبته

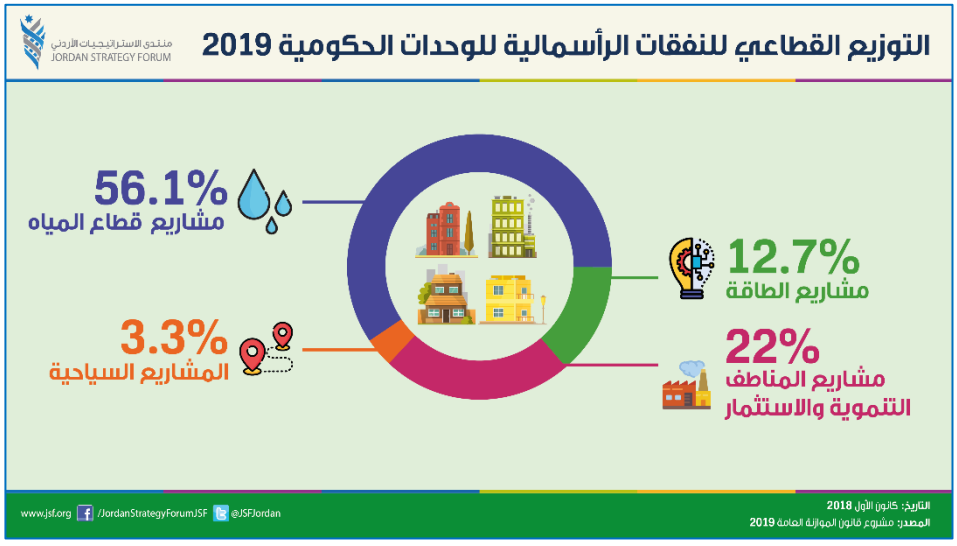

56.1% من مجمل النفقات الرأسمالية المقدرة بنحو 497 مليون دينار، في حين حظيت مشاريع المناطق التنموية والاستثمار بنسبة 22% تلاها مشاريع الطاقة بنسبة 12.7% ثم مشاريع السياحة بنسبة 3.3%.

3. **قدر لعجز موازنات الوحدات الحكومية المجمعة قبل التمويل وبعد نقل 29 وحدة حكومية للموازنة العامة في عام 2019 أن يبلغ حوالي 112 مليون دينار مقابل عجز بلغ حسب أرقام إعادة التقدير لعام 2018 بنحو 319 مليون دينار. ويعزى السبب الرئيسي وراء الانخفاض الكبير في هذا العجز إلى الزيادة المتوقعة في إيرادات شركة الكهرباء الوطنية من 2 مليون دينار في عام 2018 حسب أرقام إعادة التقدير إلى 196 مليون دينار في عام 2019، وبالتالي تحول العجز لهذه الشركة البالغ في عام 2018 حوالي 174 مليون دينار إلى وفر مقداره 3 مليون دينار في عام 2019.**

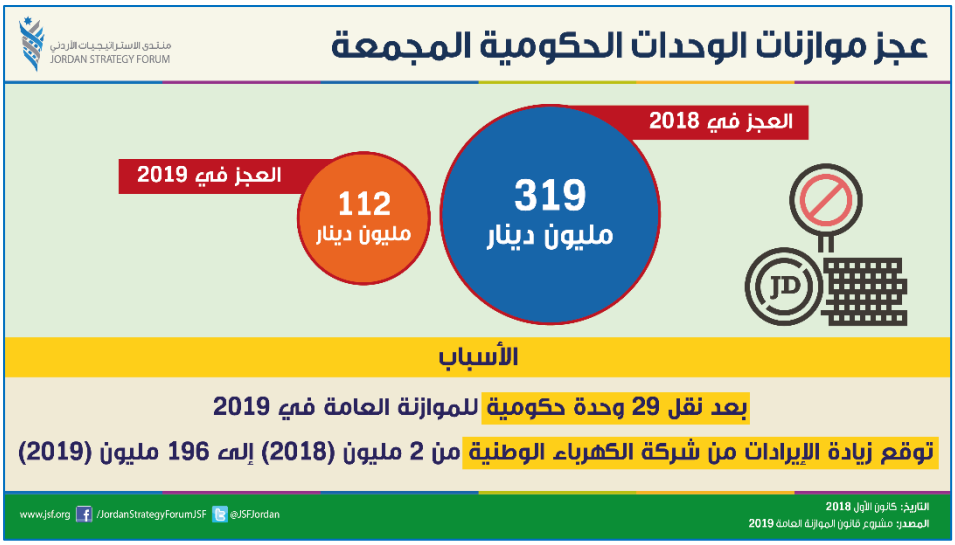

4. أبعاد مشـــروع قانون الموازنة العامة لعام 2019 ومشـــروع قانون موازنات الوحدات الحكومية لنفس العام

في ضوء كل ما تقدم وما تم إجراؤه من تقديم تحليل واقعي وموضوعي لبيانات كل من مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية لعام 2019، من المفيد الوقوف بحيادية كاملة على أبرز الملاحظات انطلاقاً من الحقائق التي سردناها سابقاً وذلك على النحو التالي:

1. من المسلم به أن تقديرات الموازنة العامة في أي بلد من بلدان العالم تعتمد بشكل أساسي على توقعات أداء الاقتصاد الوطني خلال سنة الموازنة. وقد اعتمدت تقديرات موازنة الدولة لعام 2019 وموازنات الوحدات الحكومية لنفس العام على مؤشرات اقتصادية رئيسية حددها خطاب الموازنة بتوقع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام 2019 بنسبة 2.3% والناتج الاسمي بنسبة 4.8% ومعدل التضخم بنسبة 2.3% وعجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بنحو 8.6%، وأشار الخطاب إلى توقع حدوث تحسن طفيف على هذه المؤشرات خلال عامي 2020 و2021. ويتضح من هذه التوقعات أن الاقتصاد الوطني سيواصل مسيرته في تحقيق معدلات نمو اقتصادي ايجابية ولكن بصورة متواضعة على غرار السنوات السبع الماضية، ولا ترقى هذه المعدلات لمستوى معدل النمو السكاني الأمر الذي يعني بالضرورة توقع حدوث تراجع في نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي. وقد أغفل خطاب الموازنة الإشارة إلى الشروط الأساسية التي من شأنها دفع معدلات النمو الاقتصادي للأمام والتي من أبرزها زيادة الطلب الاستهلاكي المؤدي إلى تحفيز الطلب الاستثماري والتقدم التكنولوجي وغيرها من المؤشرات العديدة الأخرى. فتوفر مثل هذه الشروط من شأنه الانعكاس إيجابياً على مستوى دخل الفرد المقاس بالقوة الشرائية وتحسن مستوى التشغيل وبالتالي انخفاض معدلات البطالة.

2. يرتبط تقدير الإيرادات المحلية ارتباطاً مباشراً وطردياً مع توقعات النشاط الاقتصادي، وعليه فإن الحكم على مدى واقعية ومنطقية هذه التوقعات يعتمد على مدى التوافق والانسجام بين معدل نمو الإيرادات المحلية ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (بسعر السوق الجاري)، إضافة إلى أثر الإجراءات الحكومية المتوقع اتخاذها خلال سنة الموازنة على حجم الإيرادات خلال ذلك العام.

وبالنظر إلى معدل نمو الإيرادات المحلية المقدر في موازنة عام 2019 والمقدر بنحو 1035 مليون دينار أو ما نسبته 14.8% يلاحظ أنه معدل نمو مبالغ فيه إلى حد كبير نظراً لأنه يزيد عن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لعام 2019 والمتوقع بنحو 4.8% بواقع 10% نقاط مئوية. وعليه لو افترضنا أن معدل نمو الإيرادات المحلية في عام 2019 سينمو بنفس معدل نمو الناتج الاسمي البالغ 4.8%، فإن قيمة الزيادة في الإيرادات المحلية لن تتجاوز ما مقداره 280 مليون دينار، ولو أضفنا إلى هذا الرقم أثر تعديل قانون ضريبة الدخل على حصيلة هذه الضريبة في عام 2019 والبالغ حسب تقديرات الموازنة بنحو 245 مليون دينار، فإن مجموع الزيادة المنطقية في الإيرادات المحلية سوف تكون بحدود 525 مليون دينار أو ما نسبته 7.5% وليس 1035 مليون دينار وبنسبة 14.8%. وهذا يعني أن المبالغة في التقدير تبلغ 510 مليون دينار أو ما نسبته 7.3%، أي أن المبالغة تعادل ضعف ما تم تقديره لهذه الإيرادات تقريباً، وإذا كان الرد بأنه ليس هنالك مبالغة فإن ذلك يعني أن هنالك إجراءات ضريبية وغير ضريبية سيتم اتخاذها في عام 2019 دون الإفصاح من جانب الحكومة عنها.

3. ولدى الاطلاع على مصادر الزيادة في الإيرادات المحلية يتضح أن الإيرادات الضريبية ستحقق زيادة مقدارها 722 مليون دينار أو ما نسبته 15.9% عن مستواها المعاد تقديره في عام 2018. وبالنظر إلى مصادر الزيادة المتوقعة يلاحظ أن ضريبة المبيعات سوف تحقق زيادة في عام 2019 مقدارها 400 مليون دينار أو ما نسبته 12.5% تقريباً. علماً بأن حصيلة هذه الضريبة المعاد تقديرها في عام 2018 والبالغة 3210 مليون دينار تقل عما قدر لها في موازنة عام 2018 بنحو 479 مليون دينار أو ما نسبته 13%، وهذا يشير إلى أن الاستمرار في أسلوب المبالغة في تقدير إيرادات ضريبة المبيعات في عام 2019 وذلك على غرار التقديرات في السنوات الماضية. وبافتراض عدم وجود مبالغة فإنه يمكن أن يعزى جانب كبير من هذه الزيادة إلى عزم الحكومة على زيادة ضريبة المبيعات على الخدمات حيث قدر لهذه الضريبة أن ترتفع في عام 2019 بحوالي 204 مليون دينار أو ما نسبته 38.5% عن مستواها المعاد تقديره في عام 2018.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن تقديرات الإيرادات الجمركية لعام 2019 تزيد عن المعاد تقديره لها في عام 2018 بنحو 72 مليون دينار أو ما نسبته 24.6% عن مستواها المعاد تقديره لعام 2018، علماً بأن الحصيلة المعاد تقديرها للإيرادات الجمركية في عام 2018 والبالغة نحو 293.1 مليون دينار تقل مقارنة بالمقدر لها في موازنة عام 2018 بحوالي 41.9 مليون دينار أو ما نسبته 11.9% ونحو 11.3 مليون دينار أو ما نسبته 3.7% عن مستواها الفعلي لعام 2017.

أما الضرائب على بيع العقار، فقدر لها أن تحقق زيادة طفيفة مقدارها 5 ملايين دينار أو ما نسبته 4.8% عن مستواها المعاد تقديره والبالغ 105 مليون دينار في عام 2018. وهذا مؤشر على أن التواضع في أداء قطاع العقارات سيكون السمة الغالبة في عام 2019 الأمر الذي سيكون له انعكاسات سلبية على النشاط الاقتصادي بشكل عام نظراً لأن قطاع الإنشاءات والعقارات يعتبر محركاً رئيسياً للنشاط الاقتصادي وذلك بسبب ارتباطاته الأمامية والخلفية بمعظم قطاعات الاقتصاد الوطني.

4. يتضح مما تقدم أن الزيادة في الإيرادات الضريبية التي تتطلع الحكومة إلى تحقيقها في عام 2019 تتجه إلى ضريبة المبيعات، حيث تشكل حصة هذه الضريبة نحو 55.4% من مجمل الزيادة المتوقعة في هذه الإيرادات والبالغة 722 مليون دينار. وهذا يتناقض مع توجهات الحكومة التي تركز على أن ضريبة المبيعات هي ضريبة غير عادلة لأنها لا تميز بين المقتدرين وغير المقتدرين الأمر الذي ينطوي عليه تعميق الاختلال في عدالة النظام الضريبي في المملكة وتبعده عن هدف تقوية أواصر التكافل الاجتماعي بين شرائح المواطنين.

5. أما الزيادة في حصيلة ضريبة الدخل في عام 2019 والبالغة 245 مليون دينار عن مستواها المعاد تقديره في عام 2018 سوف يتحمل الموظفون والمستخدمون الجانب الأعظم من هذه الزيادة، إذ سترتفع حصيلة هذه الفئة في عام 2019 بمقدار 123 مليون دينار أو ما نسبته 89% تقريباً، ثم الشركات المساهمة بنحو 70 مليون دينار أو ما نسبته 9.2% فالأفراد بنحو 52 مليون دينار أو ما نسبته 96.7% عن مستواها المعاد تقديره في عام 2018.

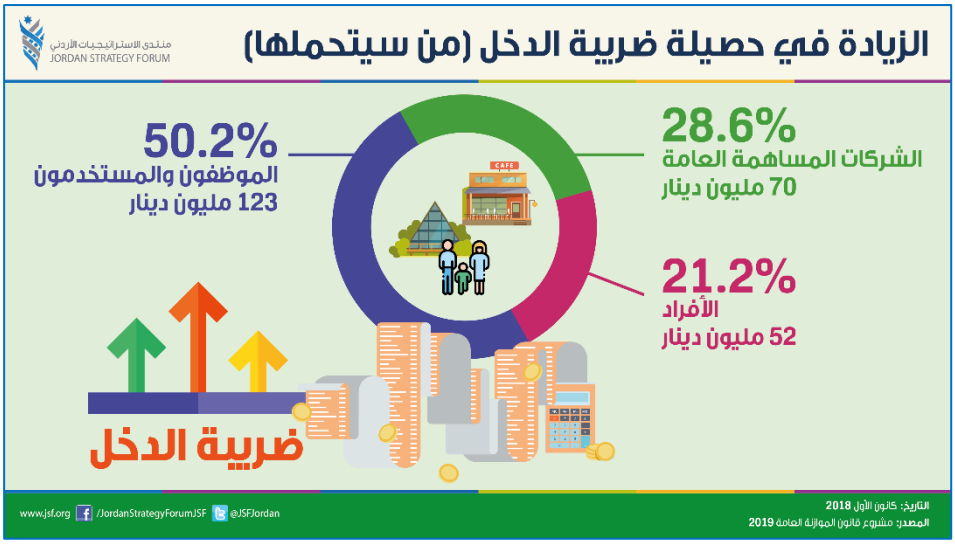

6. توقع زيادة العبء الضريبي في عام 2019 عن مستوياته السابقة وذلك نظراً لأن نسبة النمو البالغة 14.8% في الإيرادات المحلية (الإيرادات الضريبية وغير الضريبية) تتجاوز نسبة النمو المتوقعة في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بنحو 10 نقاط مئوية وذلك على النقيض مما تسعى الحكومة إلى تحقيقه.

7. النمو الطفيف المقدر في عام 2019 للنفقات الجارية تعتبر مؤشراً إيجابياً ولكن يخشى أن يكون هدف النمو المتدني في هذه النفقات يعود إلى تخفيض العجز المتوقع في قانون الموازنة العامة وبالتالي إظهار الوضع المالي بشكل أفضل، ولعل الاستمرار في إظهار بند تسديد التزامات سابقة في الموازنة العامة بمقدار أقل عن مستواه في السنة السابقة يعتبر سبباً لهذه الخشية. فوفقاً لبيانات قانون الموازنة العامة لعام 2019 لم يتعد النمو في النفقات الجارية ما مقداره 324 مليون دينار أو ما نسبته 4.3% عن مستواها المعاد تقديره لعام 2018. وقد جاء هذا النمو الطفيف رغم الأثر الصافي والبالغ نحو 120 مليون دينار والناجم عن إدراج 29 وحدة حكومية ضمن قانون

الموازنة العامة في عام 2019 وزيادة مخصصات المعالجات الطبية بمقدار 25 مليون دينار عن مستواها في عام 2018 وزيادة مخصصات صندوق المعونة النقدية بمقدار 30 مليون دينار عن مستواها في عام 2018 وكذلك زيادة فوائد الدين العام بمقدار 18 مليون دينار.

8. النمو المتوقع في النفقات الرأسمالية في موازنة عام 2019 يعتبر مؤشراً إيجابياً، حيث قدر لهذه النفقات أن تسجل ارتفاعاً مقداره 223 مليون دينار أو ما نسبته 21.9% عن مستواها المعاد تقديره في عام 2018. ويذكر في هذا المجال أن مستوى الإنفاق الفعلي على المشاريع الرأسمالية لا يتعدى 90% في المتوسط عن حجم المخصصات المرصودة في الموازنة لهذه النفقات. وبرغم ذلك فإن تركيز هذه الموازنة على المشاريع الرأسمالية تعتبر اتجاهاً إيجابياً يخدم النشاط الاقتصادي في محافظات المملكة كون هذه المشاريع موزعة على سائر هذه المحافظات بشكل يتفق واحتياجات المواطنين وخاصة فيما يتعلق بالمشاريع الجديدة التي لا تتولاها مجالس المحافظات.

9. وترتيباً على ما تقدم ومع التسليم بصحة افتراضات النمو الاقتصادي الحقيقي والاسمي لعام 2019 البالغة لكل منهما 2.3% و 4.8% على التوالي ونسبة العجز في الحساب الجاري ومعدل التضخم المشار إليهما فيما سبق، فإن عجز الموازنة العامة بعد المنح الخارجية وقبل المنح الخارجية سيرتفع عما هو مقدر في قانون موازنة عام 2019، حيث يتوقع كما تم ذكره سابقاً بأن الإيرادات المحلية لن تحقق زيادة بأكثر من 525 مليون دينار أو ما نسبته 7.5% عن مستواها المعاد تقديره في عام 2018، فإن ذلك يعني أن الإيرادات المحلية سوف تقل عما هو مقدر لها في الموازنة بنحو 510 مليون دينار. وفي جانب النفقات فلو افترضنا أن تقديرات النفقات الجارية صحيحة ودقيقة بحيث لا يكون هناك حاجة لإصدار ملحق موازنة لتغطية النقص الواضح في تقديراتها وإن الإنفاق على المشاريع الاستثمارية سيكون بحدود 1118 مليون دينار أو ما نسبته 90% من المقدر في عام 2019، فإن ذلك يعني توفير مبلغ 125 مليون دينار. وعليه فإن صافي نقص الإيرادات ونقص مستوى الإنفاق على المشاريع الرأسمالية عما هو مقدر له في عام 2019 سوف يزيد عجز الموازنة العامة بعد وقبل المنح الخارجية بنحو 385 مليون دينار ليرتفع عجز الموازنة بعد المنح من 645 مليون دينار أو ما نسبته 2% من الناتج إلى 1030 مليون دينار أو ما نسبته 3.4% من الناتج المحلي الإجمالي، وقبل المنح سيرتفع من 1728 مليون دينار أو ما نسبته 5.8% إلى 2113 مليون دينار أو ما نسبته 7.1% وذلك بافتراض ورود كامل المنح الخارجية البالغة 600 مليون دينار في عام 2019. وإزاء ذلك سوف يرتفع حجم الدين العام بمقدار 1030 مليون دينار وليس بمبلغ 645 مليون دينار مما يفضي إلى عدم التمكن من تخفيض نسبة الدين العام للناتج في عام 2019.

10. في ضوء المبالغة في تقدير الإيرادات المحلية في موازنة عام 2019، فإن تغطية الإيرادات المحلية للنفقات الجارية بعد استبعاد حجم المبالغة المقدر بنحو 510 مليون دينار في هذه الإيرادات فإن نسبة التغطية لن تتجاوز 93.6% من النفقات الجارية مقارنة مع 90.8% حسب الأرقام المعاد تقديرها لعام 2018، وبذلك لن تتمكن الإيرادات المحلية من تغطية كامل النفقات الجارية تقريباً كما قدر لها في قانون موازنة عام 2019. وبالرغم من ذلك، فإن هنالك تحسناً طفيفاً في نسبة التغطية مقارنة بعام 2018 وبالتالي تحسناً بسيطاً في الاعتماد على الذات مقارنة بالعام السابق.

11. أظهرت بيانات مشروع قانون الموازنة العامة لسنة 2019 الاستمرار في إدراج بند تسديد التزامات سابقة ضمن بنود النفقات الجارية، حيث بلغ حجم هذا البند 200 مليون دينار، ويمثل نفقات تخص سنة أو سنوات سابقة وليس نفقة تخص موازنة عام 2019 وهذه مخالفة واضحة لمسلمات إعداد الموازنة، فمثل هذه المبالغ التي أصبحت تدرج ضمن بنود النفقات منذ عدة سنوات سابقة تتطلب إصدار ملاحق موازنة بدلاً من إدراجها في موازنات السنوات اللاحقة، وما إدراجها في الموازنات اللاحقة إلا تجميل مصطنع لوضع الموازنات في السنوات السابقة.

12. بلغت مخصصات مجالس المحافظات للمشاريع الرأسمالية والتنموية في مشروع قانون موازنة عام 2019 نحو 300 مليون دينار، وهذا المبلغ يمثل مشاريع رأسمالية جديدة لعام 2019 ومشاريع رأسمالية غير منفذة وقيد التنفيذ من عام 2018 العام الأول لتنفيذ نهج اللامركزية في المملكة. ويذكر في هذا الصدد وفقاً للبيانات المتوفرة أن نسبة الإنفاق الفعلي في عام 2018 على هذه المشاريع لم يتعد 25% من مجمل مخصصات موازنة عام 2018 والبالغة 220 مليون دينار. ويؤمل أن يسجل عام 2019 زيادة واضحة في مستوى إنجاز المشاريع الرأسمالية والتنموية لمجالس المحافظات من خلال التغلب على التحديات والمصاعب التي وقفت حائلاً دون تحقيق المستوى المقبول من الإنجاز في هذه المشاريع.

13. الانحراف الواضح بين التقديرات والأرقام الفعلية في الموازنات العامة في المملكة أصبحت سمة بارزة وخاصة في السنوات الأخيرة، حيث تشير بيانات الجدول رقم (1) إلى أن الانحراف (التغير) بين تقديرات الموازنة والبيانات الفعلية لعامي 2017 و2018 يعتبر كبيراً ويدل على وجود مبالغة واضحة وخاصة في جانب الإيرادات أكثر منها في جانب النفقات. ففي عام 2017 أظهرت الإيرادات المحلية الفعلية انخفاضاً عن مستواها المقدر بنحو 8.5% والإيرادات الضريبية بنسبة 16.5% والمنح الخارجية بانخفاض نسبته 8.9%. وعليه، بلغ النقص في الإيرادات العامة الفعلية لعام 2017 حوالي 700 مليون دينار أو ما نسبته 8.6% عن مستواها المقدر في موازنة عام 2017.

وعلى نحو مماثل، سجلت النفقات الجارية الفعلية انخفاضاً في عام 2017 بنسبة 6.4% عن مستواها المقدر في موازنة ذلك العام، والنفقات الرأسمالية بنسبة 12.9%، وترتيباً على ذلك سجلت النفقات العامة الفعلية في عام 2017 انخفاضاً مقداره 640 مليون دينار أو ما نسبته 7.3% عن مستواها المقدر.

وفي عام 2018، بلغ الانحراف في الإيرادات المحلية المعاد تقديرها عن مستواها المقدر في موازنة عام 2018 حوالي 821 مليون دينار أو ما نسبته 10.5% وقد شمل الانحراف الإيرادات الضريبية بواقع 595 مليون دينار أو ما نسبته 11.6% والإيرادات غير الضريبية بواقع 225 مليون دينار أو ما نسبته 8.5%. أما المنح الخارجية الفعلية فقد ارتفعت عما هو مقدر لها بنحو 215 مليون دينار أو ما نسبته 30.7% وترتيباً على ذلك سجلت الإيرادات العامة المعاد تقديرها انخفاضاً مقداره 606 مليون دينار أو ما نسبته 7.1% عما هو مقدر لها في موازنة عام 2018.

وعلى النحو ذاته، سجلت النفقات الجارية المعاد تقديرها لعام 2018 انخفاضاً عما مقدر لها في موازنة عام 2018 بنحو 182 مليون دينار أو ما نسبته 2.3% والنفقات الرأسمالية بنحو 133 مليون دينار أو ما نسبته 11.5%، وإزاء ما تقدم، سجلت النفقات العامة انخفاضاً بمقدار 315 مليون دينار أو ما نسبته 3.5% عن مستواها المقدر في موازنة عام 2018.

14. تظهر بيانات موازنات الوحدات الحكومية لعام 2019 أن السبب الرئيسي وراء انخفاض عجز هذه الوحدات مقارنة بالمعاد تقديره لعام 2018 يعزى إلى تحول عجز شركة الكهرباء الوطنية في عام 2018 البالغ 174.1 مليون دينار إلى وفر مقداره 3 مليون دينار قدر في موازنة عام 2019. حيث يعكس هذا الوفر ارتفاع إيرادات الشركة من السلع والخدمات من 2 مليون دينار في عام 2018 حسب أرقام إعادة التقدير لعام 2018 إلى 196.5 مليون دينار في عام 2019، وهذا الارتفاع في إيرادات شركة الكهرباء الوطنية في عام 2019 قد لا يتحقق مثلما كان عليه الحال في عام 2018، حيث قدرت هذه الإيرادات في قانون موازنة عام 2018 بنحو 159.2 مليون دينار ولكنها حسب أرقام إعادة التقدير لم تتجاوز 2 مليون دينار. والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا المجال ما الذي يضمن ألاّ يتكرر الوضع في عام 2019 على غرار ما تم في عام 2018؟

جدول رقم (1) الإيرادات والنفقات خلال السنوات 2017-2019 (بالمليون دينار)									
بنود الإيرادات	مقدر2017 (1)	فعلي 2017 (2)	نسبة التغير% (1/2)	مقدر2018 (3)	إعادة تقدير 2018 (4)	نسبة التغير% (4/3)	مقدر2019	عن المقدر% 2018	عن إعادة التقدير% 2018
الإيرادات المحلية	**7342**	**6717**	**%8.5-**	**7796**	**6975**	**%10.5-**	**8010**	**%2.7**	**%14.8**
الإيرادات الضريبية	5201	4343	%16.5-	5146	4551	%11.6-	5273	%2.5	%15.9
الإيرادات غير الضريبية	2141	2374	%10.9+	2650	2425	%8.5-	2736	%3.2	%12.8
المنح الخارجية	**777**	**708**	**%8.9-**	**700**	**915**	**%30.7+**	**600**	**%14.3-**	**%34.4-**
الإيرادات العامة	**8119**	**7425**	**%8.6-**	**8496**	**7890**	**%7.1-**	**8609**	**%1.3**	**%9.1**
النفقات الجارية	**7569**	**7113**	**%6.4-**	**7866**	**7684**	**%2.3-**	**8013**	**%1.9**	**%4.3**
الجهاز المدني	2072	1984	%4.2-	2043	2004	%1.9-	2244	%9.8	%12
الجهاز العسكري	2325	1293	%0	1428	1428	0	1458	%2.1	%2.1
جهاز الأمن والسلامة العامة	7596	1032	-	1105	1105	0	1187	%7.4	%7.4
النفقات الأخرى	**3198**	**2803**	**%12.4-**	**3289**	**3146**	**%4.3-**	**3125**	**%5-**	**%0.7-**
التقاعد والتعويضات	1290	1277	%1-	1321	1321	0	1370	%3.7	%3.7
فوائد الدين العام	985	856	%13.1-	1020	1012	%0.8-	1030	%1	%1.8
دعم المواد التموينية	180	119	%33.9-	0	0	0	0	0	0
شبكة الأمان الاجتماعي المتحققة	-	0	-	171	155	%9.4-	0	0	0
دعم الأعلاف	-	0	-	20	20	0	0	0	0
الدعم النقدي للأعلاف	-	0	-	191	175	%8.4-	175	%8.4-	0
دعم الوحدات الحكومية	120	110	%8.3-	128	118	%7.8-	21.5	-	-
المعالجات الطبية	100	91	%9-	100	100	0	125	%25	%25
دعم الجامعات	72	72	%0	72	72	0	72	0	0
المعونة النقدية	91.5	91	-	101	101	0	131	%29	%29.7
تسديد التزامات سابقة	360	187	%48.1-	356	247	%30.6-	200	%43.8-	%19-
النفقات الرأسمالية	**1217**	**1060**	**%12.9-**	**1153**	**1020**	**%11.5-**	**1242.6**	**%7.8**	**%21.8**

النفقات العامة	8813	8173	%7.3-	9019	8704	%3.5-	9255.5	%2.6	%6.3
العجز بعد المنح	694-	748-	%7.8+	523-	813-	%55.4+	645.6	-	-
% للناتج	%2.4-	%2.6-	-	%1.7-	-	%2.7-	%2.0-	-	-
العجز قبل المنح	1471-	1456-	%1-	1223-	1728	%41.3+	1245.6-	-	-
% من الناتج	%5-	%5-	-	%4.1-	-	%5.8-	%4.0-	-	-

جدول رقم (2)
نفقات الوحدات الحكومية المنقولة عام 2019 إلى قانون الموازنة العامة (بالمليون دينار)

الرقم	الوحدات الحكومية	نفقات جارية	نفقات رأسمالية	الإجمالي
.1	هيئة الاستثمار	3.612	1.285	4.897
.2	مؤسسة المواصفات والمقاييس	6.209	0.668	6.887
.3	المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية	1.410	3.475	4.885
.4	متحف الأردن	0.927	0	0.927
.5	هيئة الطاقة الذرية الأردنية	3.541	2.600	6.141
.6	هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن	4.459	0.760	5.219
.7	المؤسسة التعاونية الأردنية	1.925	0.040	1965
.8	مجمع اللغة العربية الأردني	0.659	0	0.659
.9	هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي	1.290	0.040	1.330
.10	المجلس الصحي العالي	0.261	0	0.24
.11	المجلس الطبي الأردني	0.807	0.100	0.907
.12	المؤسسة العامة للغذاء والدواء	9.032	1.323	10.355
.13	مستشفى الأمير حمزة	21.663	8.000	29.663
.14	صندوق المعونة الوطنية	3.096	0.200	3.296
.15	المجلس الأعلى لحقوق ذوي الإعاقة	1.633	0.600	2.233
.16	مؤسسة التدريب المهني	10.954	3.997	14.951
.17	صندوق التشغيل والتدريب	0.443	32.700	33.143

.18	هيئة تنظيم النقل البري	2.219	18.615	20.834
.19	هيئة تنظيم الطيران المدني	8.178	3.350	11.528
.20	الهيئة البحرية الأردنية	1.316	0.100	1.416
.21	مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني	3.743	0.250	3.993
.22	هيئة تنظيم قطاع الاتصالات	5.869	4.050	9.919
.23	وزارة الأوقاف	72.962	4.410	77.372
.24	دائرة الإفتاء	2.158	0	2.158
.25	هيئة الإعلام	1.195	0.125	1.320
.26	هيئة النزاهة ومكافحة الفساد	3.716	0.250	3.966
.27	المجلس الاقتصادي والاجتماعي	0.510	0.135	0.645
.28	معهد الإدارة العامة	0.773	0	0.773
.29	هيئة الأوراق المالية	3.255	0.420	3.675
	المجموع	**177.815**	**87.493**	**265.308**

جدول رقم (3)
خلاصة موازنات الوحدات الحكومية بعد نقل موازنات 29 وحدة حكومية إلى قانون الموازنة العامة لعام 2019 (بالألف دينار)

الرقم	الوحدات	الإيرادات			النفقات		
		إعادة تقدير 2018	مقدر 2019	التغير %	إعادة تقدير 2018	مقدر 2019	التغير %
.1	سلطة المياه	93910	94500	%0.6	376818	368728	%2.1-
.2	المؤسسة العامة للإسكان	8443	10988	%30.1	9760	10988	%12.6
.3	المؤسسة الاستهلاكية المدنية	12000	12500	%4.2	11088	11633	%4.9
.4	صندوق التأمين الصحي	158350	158350	0	151668	155010	%2.2
.5	الخط الحديدي الحجازي الأردني	2500	2750	%10	2266	2308	%1.9
.6	صندوق توفير البريد	1920	1960	%2.1	752	824	%9.6
.7	صندوق التنمية والتشغيل	6021	6343	%5.3	2294	2285	%0.4-
.8	مؤسسة الإذاعة والتلفزيون	28232	28224	%0	28232	28224	%0
.9	سلطة اقليم البترا التنموي السياحي	18787	20425	%8.9	21831	23766	%8.9
.10	سلطة منطقة العقبة الخاصة	48477	55300	%14.1	48477	56042	%15.6
.11	شركة البريد الأردني	8080	8277	%2.4	9664	9685	%0.2
.12	شركة الكهرباء الوطنية	2002	196461	%9700.13	176148	193461	%9.8
.13	الشركة العامة للصوامع والتموين	16583	15717	%5.2-	8643	14159	%63.8
.14	شركة بورصة عمان	3870	3685	%4.8-	3735	3685	%1.3-
.15	مركز إيداع الأوراق المالية	3630	4152	%14.4	1993	2498	%25.3
.16	البنك المركزي الأردني	200619	243647	%21.5	149778	173739	%16.0
.17	شركة تطوير العقبة	142498	142247	%0.2-	125772	129048	%2.6
.18	شركة مياه الأردن (مياهنا)	177738	188494	%6.1	140192	162786	%16.1
.19	شركة مياه العقبة	19192	20968	%9.3	15744	15040	%4.5-
.20	شركة السمرا لتوليد الكهرباء	84940	87463	%3.6	63787	48572	%23.9-
.21	شركة المطارات الأردنية	5518	4311	%21.9-	5881	6064	%3.1
.22	شركة مياه اليرموك	38935	41685	%7.1	47105	48881	%3.8

.23	المحكمة الدستورية	1812	1703	%6.0	1812	1703	%6.0-
.24	الهيئة المستقلة للانتخابات	2006	2326	%16.0	2006	2326	%16.0
.25	شركة المجموعة الأردنية للمناطق الحرة والتنموية	28350	35900	%26.6	27795	28822	%3.7
	المجموع	**1114410**	**1388376**	**%24.6+**	**1433241**	**1500273**	**%4.7**

جدول رقم (4)
العجز/الوفر المالي للوحدات الحكومية بعد نقل الوحدات
ألـ 29 خلال عامي 2018 و2019 (بالألف دينار)

الرقم	الوحدات الحكومية	إعادة تقدير 2018	المقدر 2019
.1	سلطة المياه	282908-	274228-
.2	المؤسسة العامة للإسكان	1317-	0
.3	المؤسسة الاستهلاكية المدنية	912	867
.4	صندوق التأمين الصحي	6682	3340
.5	الخط الحديدي الحجازي الأردني	234	442
.6	صندوق توفير البريد	1168	1136
.7	صندوق التنمية والتشغيل	3727	4058
.8	مؤسسة الإذاعة والتلفزيون	0	0
.9	سلطة اقليم البترا التنموي السياحي	3044-	3341-
.10	سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة	0	742-
.11	شركة البريد الأردني	1584-	1408-
.12	شركة الكهرباء الوطنية	174146-	3000
.13	الشركة العامة للصوامع والتموين	7940	1558
.14	شركة بورصة عمان	135	0
.15	مركز إيداع الأوراق المالية	1637	1654
.16	البنك المركزي الأردني	50841	69908
.17	شركة تطوير العقبة	16726	13199

.18	شركة مياه الأردن (مياهنا)	37546	25708
.19	شركة مياه العقبة	3448	5928
.20	شركة السمرا لتوليد الكهرباء	21153	38891
.21	شركة المطارات الأردنية	363-	1753-
.22	شركة مياه اليرموك	8170-	7196-
.23	المحكمة الدستورية	0	0
.24	الهيئة المستقلة للانتخابات	0	0
.25	شركة المجموعة الأردنية للمناطق الحرة والتنموية	555	7078
	المجموع	**318828-**	**111901-**

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

هاتف: ٦٤٧١ ٦٥٦٦ ٩٦٢+ فاكس: ٦٣٧١ ٦٥٦٦ ٩٦٢+
www.jsf.org info@jsf.org
/JordanStrategyForumJSF @JSFJordan